الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ١٢
المعقودة يوم الاثنين
٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة ١٢

الرئيس : السيد منتصر (الجماهيرية العربية الليبية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع)

البند ١١٢ من جدول الاعمال : وحدة التفتيش المشتركة (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.12
29 October 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع احد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (تابع) (A/46/6/Rev.1 و A/46/7)

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع) (A/46/3 و A/46/16 و Add.1 و A/46/173 و A/46/330)

١ - السيد مي (السنغال) : قال إنه يبدو أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ باقية في نطاق التقدير المبدئي الموضوع في قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٥٥ ، بينما تتفق في الوقت ذاته على الانشطة المطلوبة في الخطة المتوسطة الاجل . وكما اشير إليه في الفقرة ٢٨ من تقرير لجنة البرنامج التنسيق (A/46/16) ، فإن نسبة مئوية صغيرة فقط من الموارد المطلوبة تتصل بانشطة لم تكن مبرمجة في تلك الخطة . وذكر أن وفده يرحب بالتحسينات التي ادخلت في شكل الميزانية . بيد أنه ، فيما يتعلق بالمنهجية ، يؤيد انتقادات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق ولا سيما فيما يتعلق بضرورة التبسيط .

٢ - ومضى يقول إنه يمكن النظر الى الزيادة في الميزانية البرنامجية المقترحة كمجرد إعادة تقييم للخدمات المتفق عليها في الميزانية السابقة مع تصويبات للاخطاء وجوانب عدم الدقة ومع مراعاة حجم المهام الاضافية الموكلة الى الامم المتحدة والزيادة التي حدثت مؤخرا في عدد اعضائها . وربما يستطيع المرء أن يصفها بانها ميزانية نمو صفري ، ولكن النمو الصفري مفهوم يحتمل أن يكون خطرا وربما يؤدي الى جدل يمكن أن يقوض القدرة على الوصول الى قرار بتوافق الآراء .

٣ - واستطرد قائلا إنه بالرغم من موافقة وفده بصفة عامة على الميزانية البرنامجية المقترحة ، فإن الوفد يعتقد انه كان من الممكن تقديم شرح افضل لبنود معينة مثل إنشاء الوظائف الاضافية أو إعادة تصنيف الوظائف ، وانه كان ينبغي تعزيز بعض الانشطة مثل تلك المتصلة بالتعاون الدولي من أجل التنمية . ويميل وفده الى الموافقة على وجهة النظر المعرب عنها في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة

(السيد سي ، السنغال)

والميزانية (A/46/7) بانه يمكن اجراء مزيد من التخفيضات ؛ ولا بد ان يكون من المستطاع تحقيق هذه التخفيضات عن طريق استخدام ارشد لموارد الامم المتحدة ، وممارسة قدر اكبر من الصرامة في بعض الانشطة ، وإعادة تشكيل هيكل المنظومة بصورة جيدة . ومن الضروري في هذا السياق إيجاد توازن بين المرونة واحترام الاولويات التي وضعتها الجمعية العامة . وتستحق توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية النظر فيها بدقة باعتبار انها تجسد ايضا روح التوافق في الآراء .

٤ - وواصل حديثه قائلا إن بلده يؤيد ، فيما يتعلق بالبرامج ، تحاليل ومقترحات لجنة البرنامج والتنسيق . كما يود ان يؤكد ضرورة الاسراع في صياغة البرامج ، وضرورة إشراك الوكالات المتخصصة بصورة اكمل في إعدادها بما يعكس اهتماماتها على نحو اكمل والاستفادة من خبرتها ؛ واهمية التنسيق ورصد الاداء البرنامجي . وختاما فإنه بالرغم من ان البرامج المصممة لتعزيز حقوق الانسان تدعو للاهتمام ، فإن من الضروري مهاجمة السببين الحقيقيين لانتهاكات حقوق الانسان : وهما الفقر والجوع .

٥ - واستمر يقول إن وفده يتفق مع وجهة نظر الامين العام ووفود اخرى بانه ينبغي للدول الاعضاء ان تبذل جهودا اكبر في سداد انصبتها في حينها وبالكامل . وفي الوقت ذاته ينبغي على منظمة الامم المتحدة الاستفادة بقدر اكبر من مواردها في تمويل الانشطة ذات الاولوية المناسبة بصورة افضل للاحتياجات الانمائية للغالبية العظمى من الدول الاعضاء . وما لم يحدث تحسن في الحالة الاقتصادية للدول الاعضاء ولا سيما الموجودة منها في افريقيا ، فإن هذه الدول ستبقى عاجزة عن الوفاء بجميع التزاماتها .

٦ - السيد بازابيديلا (الكونغو) : قال إن وفده يتفق في الراي مع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بانه ينبغي تركيز اهتمام خاص على مسالة ازمة الامم المتحدة المالية الجارية . ويؤمن الوفد بانه ينبغي للدول الاعضاء أن تساهم في عملية الميزانية بكاملها وفقا لقرار الامم المتحدة ٤١/٢١٣ . ويمكن ان يكون إنشاء صندوق رأس مال عامل حلا فعالا لمشكلة الامم المتحدة المالية التي تتفاقم الآن من جرّاء عدم قيام الدول الاعضاء بدفع اشتراكاتها . وكما قال الامين العام في تقديمه

(السيد بازابيديلا ، الكونغو)

للميزانية البرنامجية المقترحة ، فإن هناك حاجة الى ايجاد حل دائم لدفع الحصص في حينها سواء في الميزانية العادية أو في أنشطة صيانة السلم (A/C.5/46/SR.5 ، الفقرة ٣) . ومع زيادة أنشطة الامم المتحدة وارتفاع حجم المتأخرات في دفع الاشتراكات ، تعد هذه الحاجة أكثر إلحاحا عما كانت عليه في أي وقت مضى .

٧ - واستدرك قائلا إن كثيرا من الدول الاعضاء تنقصها الموارد المالية اللازمة لدفع اشتراكاتها . وذكر أن بلده يقف حاليا وسط كساد اقتصادي لم يسبق له مثيل مما ترتب عليه أنه لم يعد قادرا ليس فقط على تسديد ديونه الخارجية وإنما أيضا على الوفاء بالتزاماته الداخلية . ولا تكفي المطالبة بدفع الاشتراكات في حينها ، ويجب العثور على حلول عملية للسماح لهذه البلدان التي تعاني من صعوبات مالية بالوفاء بالتزاماتها .

٨ - ومضى يقول إن وفده لاحظ بارتياح أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ أعدت على أساس الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ . ويؤمن وفده بأن معدل النمو البالغ ٠,٩ في المائة مقبول ويتمشى مع توصيات تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الحادية والثلاثين . وبينما يقدر الوفد الجهود الرامية الى الترشيد والواضحة في الميزانية البرنامجية المقترحة ، فإنه يود أن يؤكد على ضرورة التمييز بين ضبط الميزانية وجمود الميزانية . ويؤمن الوفد بأن المقترحات المقدمة من الامين العام ستساعد عامة على تعزيز كفاءة منظومة الامم المتحدة . كما أنه لا يتفق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في أنه ينبغي تعليق تقرير الاداء البرنامجي المقدم من الامين العام (A/46/173 ، الفقرة ٣) . ويحتاج الامر الى تحسين منهجية إعداد الميزانية لضمان وجود قدر أكبر من الانسجام بين الخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية لفترة السنتين من حيث البيانات المالية . وزيادة على ذلك فإنه ينبغي تجميع الانشطة المماثلة لتحقيق أقصى الوفورات .

٩ - وأضاف قائلا إن من رأي وفده أن الميزانية البرنامجية المقترحة تنطلق من الاولويات التي أعرب عنها في الخطة المتوسطة الاجل والتي أكدها الامين العام في كلمته الى اللجنة (A/C.5/46/SR.5 ، الفقرة ٦) أي ، صون السلم والامن الدوليين ، والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، والانتعاش الاقتصادي ، وتنمية افريقيا ،

(السيد بازابيديلا ، الكونغو)

والبيئة ، والمكافحة الدولية للمخدرات . ولم تتلق معظم البرامج ذات الاولوية - ولا سيما تلك المتصلة بحقوق الانسان ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، والانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا - تمويلا كافيا من الميزانية العادية . ويحتاج الامر الى تخصيص موارد من خارج الميزانية ، أيضا ، وفقا للاولويات الموضوعة في الخطة المتوسطة الاجل . وذكر أن وفده يؤيد الفكرة التي عرضها ممثل نيجيريا في الجلسة العاشرة بشان إنشاء وحدة منفصلة في مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي للتعامل مع البرنامج المتصل بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

١٠ - السيد كلافيخو (كولومبيا) : قال إن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ستمثل ، على اساس سنوي ، حوالي ١١ في المائة من المعونة التساهلية المتعددة الاطراف ، و ٣ في المائة من المعونة التساهلية الثنائية ، و ٢ في المائة من اجمالي المساعدة الانمائية الرسمية ، و ١ في المائة فقط من المساعدة المالية الرسمية والخاصة الى البلدان النامية . وتوضح هذه النسب المئوية عدم التناسب بين اهداف الامم المتحدة ومهامها الطموحة وبين الموارد المخصصة لتحقيقها . وفي الوقت ذاته فإن الحجم المحدود من الموارد يؤكد من جديد الحاجة الماسة الى تنسيق برامج الامم المتحدة مع برامج المؤسسات الاخرى المتعددة الاطراف والثنائية على السواء .

١١ - واضاف انه سيقصر تعليقاته على مواضيع قليلة يرى وفده أنها ذات اهمية قصوى للجنة الخامسة . الاول ، أن مبادئ الكفاءة والفعالية نسبية وليست مطلقة . وفي مواجهة الزيادة الواضحة في الانشطة المسندة الى الامم المتحدة ، ينبغي للجنة عدم الاستناد في القرارات المتعلقة بالميزانية الى المستويات السابقة للمخصصات وإنما الى اداء الموارد على ضوء الحجم المتغير من الاعمال .

١٢ - واستطرد يقول إن التعليق الثاني هو أنه بالرغم من بقاء وجود صعوبات واضحة بالنسبة لمنهجية إعداد الميزانية البرنامجية ، فإن هذه المنهجية سوف توفر في نهاية المطاف اداة تحليلية هامة . بيد انها لن تكون قادرة قط على الحلول محل إجراء تحليل للميزانية من حيث انتاجية البرامج في كل باب منها . وفي هذا الصدد ينبغي للجنة ان تركز تحليلها على التطابق فيما بين الاولويات البرنامجية في

(السيد كلافيخو ، كولومبيا)

الميزانية والاولويات الواردة في الخطة المتوسطة الاجل . ويبدو أن هناك جوانب تنافر محددة في ابواب قليلة مثل بابي مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية .

١٣ - واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي للجنة ، تجنبا لتشويه الاولويات ، أن تنظر بحرص في حجم وإدارة الموارد الخارجة عن الميزانية والتي تصبح أساسية أكثر فأكثر بالنسبة لادارة برامج الامم المتحدة .

١٤ - السيد كاربومكي (هنغاريا) : قال إنه يجب على الدول الاعضاء الوفاء بالتزاماتها المالية لميزانية الامم المتحدة . وذكر أن حكومته استعرضت المقررات التي أدت الى تراكم متأخرات هنغاريا وأنها سوف تتخذ خطوات لمعالجة هذا الموقف عندما تتاح الموارد .

١٥ - ومضى يقول إن كون الامم المتحدة تقف على عتبة تغيرات رئيسية في مهامها وتكوينها يحفز الشكوك بالنسبة لما إذا كانت البرامج التي توضع لها حاليا ميزانية هي نفس البرامج التي ستنفذ بعد عامين . ويوحي العدد المحدود من التغيرات بين الميزانية الحالية والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ بأن الميزانية الاخيرة نتاج كسل بيروقراطي وليست نتاج تفكير جديد مركز على الاولويات العليا للامم المتحدة . كما تساءل عما إذا كانت الخطة المتوسطة الاجل هي الوسيلة المناسبة لربط حقائق الامم المتحدة بالاحتياجات المتغيرة للحالة الاجتماعية والاقتصادية العالمية . وبالرغم من جمودها ، فإنها مقبولة كاطار لانشطة منظمة الامم المتحدة ، ولكن طبيعتها من النوع الذي لا يمكن أن يعزز مرونة الميزانية .

١٦ - واسترسل قائلا إنه من المهم ، فيما يتعلق بالاقتراحات الفعلية للميزانية ، أن تعتمد بتوافق الاراء لان ذلك من شأنه تحسين فرص الاستقرار المالي . وإذا ارادت اللجنة أن تظل ملتزمة بإجراء الميزانية الجديد الذي أرساه قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ، فإنه يجب أيضا احترام مخطط الميزانية . وبقدر تعلق الامر بأرقام الميزانية ، فإن للمنهجية الحالية مزاياها ، ولكن السؤال عما إذا كان يفضل التركيز على النحو الإسمي أو الحقيقي يبقى مفتوحا . وذكر أنه يتفق مع الذين يؤمنون

(السيد كابوسكي ، هنغاريا)

بانه ينبغي ، في المقارنات بين ممارسات الميزانية المتعاقبة ، مقارنة التقديرات الاولية بتقديرات أولية ، ومقارنة الاعتمادات المنقحة باعتمادات منقحة . كما ينبغي المحافظة على توصيات فريق الـ ١٨ فيما يتعلق بالاصلاح المستمر لعملية الميزانية .

١٧ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بنقاط محددة ، فإن عمليات إعادة التصنيف التصاعدية ، التي انتقدت على نطاق واسع ، وفرت سبيلا واحدا للخروج من مشكلة الافتقار الحالي الى التطور الوظيفي بالرغم من أن ذلك لا يمكن أن يكون حلا عاما . وبالنسبة لمسالة البنود المتكررة وغير المتكررة ، فإنه يتفق مع كثير من النقد الذي أعرب عنه ، ويؤيد التوصية الواردة في الفقرة ٣٥ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/46/7) بضرورة عدم الاخذ بالموارد غير المتكررة عند حساب النمو الحقيقي . وذكر أن وفده يؤيد أيضا الطلبات المتعلقة بالحصول على مزيد من المعلومات عن الموارد الخارجة عن الميزانية وكذلك عن فكرة وجوب التمييز بين انشطة الدعم والانشطة المشمولة بالاجزاء الاول الى السادس من الميزانية البرنامجية المقترحة .

١٨ - وواصل حديثه قائلا إنه بإمكان وفده تاييد معظم توصيات اللجنة الاستشارية المتعلقة بتخفيضات الميزانية . بيد أن هناك حاجة لمزيد من التوضيح بشان مسالة الاعتمادات غير المرتبط بها والالتزامات غير المصفاة من أجل تسهيل التوصل الى قرار . وتمثل الموارد المخصصة لحقوق الانسان والشؤون الانسانية مجرد ٤ في المائة من الميزانية البرنامجية المقترحة . وأن إحداث زيادة اكثر دينامية في موارد مركز حقوق الانسان سيكون مُبرّرا بالكامل نظرا لزيادة عبء العمل الواقع عليه .

البند ١١٢ من جدول الاعمال : وحدة التفتيش المشتركة (تابع) (A/46/34 و A/46/89 و A/46/219)

١٩ - السيد بينيت (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إنه بالرغم من موافقة وفده على اقتراح بتاجيل النظر الموضوعي في أعمال وحدة التفتيش المشتركة واتخاذ اجراء فيها الى الدورة القادمة للجمعية العامة ، فإن وفده يود أن يسجل آراءه على بعض الجوانب الخطيرة من تقرير الوحدة (A/46/34) .

(السيد بينيت ، الولايات المتحدة الامريكية)

٢٠ - واضاف قائلا إن تقييم الوحدة لجهود الامين العام الرامية الى تنفيذ توصياتها بشأن تحسين الاداء البرنامجي تثير أسبابا جادة للقلق . فلم يُبذل شيء يذكر في تنفيذ المقترحات الصادرة في عام ١٩٨٨ ، كما أن الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن ذلك العام لا تزال سارية بكاملها . وأن وفده ليشاطر الوحدة في قلقها إزاء عدم ملاءمة المنهجية الموجودة بالنسبة لإعداد التقارير عن الاداء البرنامجي والتعديلات المقترحة عليها .

٢١ - ومضى يقول إنه وفقا للفقرة ٤٨ من التقرير الحالي لوحدة التفتيش المشتركة (A/46/34) ، فإن التعليقات على ٧٨ في المائة من تقارير الوحدة التي صدرت بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩ كانت متأخرة ، وأن متوسط التأخير بلغ ١٦٣ يوما أو خمسة شهور ونصف بعد الحدود المقررة . وهذه حالة مؤسفة ، وهي حالة ينبغي للجمعية العامة أن تتصرف بشأنها باسرع ما يمكن .

٢٢ - واختتم حديثه قائلا إن وحدة التفتيش المشتركة طلبت مزيدا من الموظفين على أساس أن الموارد الحالية لا تكفي لمواجهة أعباء العمل المتراكمة عليها . وذكر أن وفده غير مقتنع بالحاجة الى موظفين اضافيين . وثمة وسيلة مجدية لتعزيز هذه الوحدة بدون ترتيب تكاليف اضافية على ميزانية الامم المتحدة وهي دعوة الدول الاعضاء الى توفير خبراء لوحدة التفتيش المشتركة على نحو ما أوصي به في الفقرة ٣٦ (د) من الباب الثاني من التقرير .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥